خلال محاضرة نظمها المعهد الديبلوماسي بالتعاون مع جهاز الأمن الوطني

ثامر العلي: تعاوننا مع «الناتو» لفهمنا ودرايتنا بالمخاطر المحدقة بالمنطقة

الشارخ: اتفاقية «عبور» ستوقع قريباً مع الناتو للاستفادة من مطارات وموانئ الكويت في تسهيل مهمتهم بالعراق

لوزير: سعي إيران لتخصيب اليورانيوم مصدر قلق ليس لجيرانها فقط إنما للمجتمع الدولي

السفير عبدالعزيز الشارخ يلقي كلمته

الشيخ ثامر العلي والسفيرة الأميركية ديبورا جونز في مقدمة الحضور

وولف لوزير متحدثا في الندوة (فريال حماد)

بيان عاكوم

كشف نائب رئيس جهاز الامن الوطني الشيخ ثامر العلي عن زيارة رسمية سيقوم بها بعد اسبوعين الى كلية التدريب التابعة لحلف الناتو وذلك ضمن وفد رسمي من وزارات الدفاع والداخلية والحرس الوطني وذلك للاطلاع على الجامعة والاستماع لوجهة نظرهم في كيفية الاستفادة من الخبرة الخليجية.

واكدت، على هامش الندوة التي نظمها المعهد الديبلوماسي والتي حاضر فيها قائد كلية دفاع حلف الناتو وولف لوزير بحضور مسؤولين في جهاز الامن الوطني وعدد من السفراء المعتمدين في البلاد، اذ اكد ان دول الخليج صديقة وحليفة لدول حلف شمال الاطلسي، معتبرا ان الكويت حصلت على السبق ان تكون اول من تنضم للحلف «لفهمنا ودرايتنا بالمخاطر المحدقة بالمنطقة».

وتابع بالقول: نحن اكتوينا بنار الغزو، لذلك العلاقات الاستراتيجية دائما مهمة بالنسبة للكويت ودول مجلس التعاون ككل، معبرا عن سعادته بان الكويت تخطو في الاتجاه الصحيح بناء على توصيات صاحب السمو الامير وذلك منذ بداية انطلاقة هذا التعاون بين الجانبين.

وبخصوص مدى الاستفادة الكويتية من خبرات الناتو، قال العلي: ان الجامعة تعنى بالمفكرين الاستراتيجيين، حيث تضع عقبات وسيناريوهات وتجعل الطلبة يحلون هذه العقبات، وبالتالي فهي ليست اكاديمية بحتة انما استراتيجية، مشيرا الى ان الاستفادة تكمن في جمع المدرسين لنحو 28 جهة ممثلة في الناتو في افكارهم، بحيث تخرج فكرة واحدة كمنظومة دفاعية سياسية وامنية، لافتا الى ان زيارة عميد كلية الدفاع في الحلف الى الكويت عنوانها تطوير هذا العمق في العلاقات بين الجانبين وذلك من خلال تبادل في الاكاديميين بحيث يذهب طلاب من الكويت الى الاكاديمية يدرسون من اساتذة يعملون في الناتو والعكس يذهب اساتذة من الكويت يدرسون طلبة الناتو، معتبرا ان هذا الامر بحد ذاته انجاز كبير.

وردا على سؤال عن ما إذا كان هناك تنسيق خليجي او عربي للتعاون مع الناتو قال العلي ان مبادرة اسطنبول اخذت بها الكويت والإمارات والبحرين وقطر، لافتا الى ان عدم اخذ المملكة السعودية بالمبادرة لا يعني انها ليس لديها علاقة مع الناتو، وانما علاقتها جيدة معهم وكذلك عمان.

اتفاقية عبور

من جهته، قال مدير المعهد الديبلوماسي عبدالعزيز الشارخ ان هناك اتفاقية مطروحة تناقش بين الكويت وحلف الناتو وربما توقع قريبا وهي اتفاقية عبور بيننا والحلف بحيث من خلالها يستطيع الناتو الاستفادة من موانئ ومطارات الكويت فيما يتعلق بمهمتهم السلمية في العراق.

وتابع «لديهم مهمة التدريب والتنمية في العراق ونحن ندعمها ومن هذا المنطلق وجد الناتو خير دعم»، لافتا الى ان هناك تعاونا قائما بين الجانبين في هذا المجال حتى قبل توقيع الاتفاقية ويحظى هذا بتقدير ليس فقط من الناتو وانما من الاخوة في العراق «لاننا نحن ندعم مهمة الناتو في العراق».

وعما إذا أمكن تطوير هذه الاتفاقية لتسهيل مهام الناتو في مشاكل اخرى مثل قضية ايران مثلا قال «لا اعتقد لان هذه الاتفاقية محددة الهدف ولها غرض واحد هو مساعدة مهمة الناتو في العراق».

وكان قد تحدث عن توقيع الكويت لاتفاقية سرية المعلومات مع الناتو والتي تلتزم بموجبها بأي معلومات تحصل عليها من مؤسسات الناتو وتحافظ عليها، مشيرا الى انها اتفاقية عادة ما يوقعها الناتو مع الدول التي تريد ان تستفيد من المعلومات.

تأجيل المؤتمر الخليجي ـ الأوروبي

وبخصوص تأجيل المؤتمر الخليجي الأوروبي قال: التأجيل جرى بقرار كويتي ولكن لاسباب اوروبية، مشيرا ان حرص الكويت على مستوى المشاركة الاوروبية لافتا الى ان المسؤولين في اوروبا استجدت عندهم تطورات حالت دون حضور العدد والمستوى الذي نريده.

وعن تحديد موعد آخر قال «نحن على اتصال معهم لتحديد موعد آخر لان التأجيل هو فقط تعبير عن حرص الكويت على انجاح المؤتمر».

وعن المشاركات في المؤتمر قال «سيكون هناك مشاركة اوروبية رفيعة ووزراء خارجية دول مجلس التعاون وأخرى من الخليج كمشاركين في الندوات وورش العمل، حيث وجهنا ما لا يقل عن 400 دعوة، وكان سينقسم الى ورش عمل تغطي مختلف جوانب العلاقة ما بين اوروبا والخليج»، لافتا الى ان اللجنة المنظمة لا تزال قائمة، متأملا ان يتم في اطار الرئاسة الكويتية.

وكان قائد كلية الدفاع في حلف الناتو الجنرال وولف لوزير قد ألقى محاضرة تحت عنوان «الناتو ـ الشرق الأوسط والمفهوم الاستراتيجي الجديد» أشار فيها إلى انه يتعين على المفهوم الاستراتيجي الجديد ان يتصدى لتحديات عالمية كثيرة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتغير المناخي والدول الفاشلة والقرصنة والجريمة المنظمة والهجمات على الفضاء الالكتروني وأمن الطاقة، وعلى المفهوم يتحدد دور الناتو، إما كمنظمة إقليمية أو عالمية، ومن المحتمل ان كل الأعضاء سيفضلون دورا إقليميا مع مشاركة فعالة، وهنا اشير الى ان العضوية ممكنة فقط للولايات المتحدة وكندا والبلدان الاوروبية، وبإمكاننا ان نتوقع ايضا مقاربة أوسع قليلا من حيث الأمن الجماعي بدلا من الدفاع الجماعي الأضيق وهذا كله سيضغط على موارد الحلف ولن يمكن التعامل مع التحديات الجديدة بمفردنا ولذلك من الضروري قيام تعاون أوثق مع شركائنا.

وأضاف: لقد كانت الكويت أول بلد ينضم الى مبادرة اسطنبول للتعاون في ديسمبر 2004 كما كانت البلد الأول الذي ينظم مؤتمر مبادرة اسطنبول على مستوى السفراء في ديسمبر 2006 كما انها استقبلت الأمين العام للناتو، ولقد تقبلت الكويت بشكل كامل منطق وأهداف مبادرة اسطنبول وهي «تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي» وقد أقرت بلدان اخرى في المنطقة وخارجها بالمثال الذي قدمته الكويت.

وقال لقد تعرضت بلدان في اوروبا واميركا الشمالية ومنطقة الخليج الى هجمات ارهابية، كما ان انعدام الاستقرار في العراق وأفغانستان يؤثر علينا جميعا بغض النظر عن قربنا او بعدنا الجغرافي عنهما، ويشكل سعي ايران لتخصيب اليورانيوم في انتهاك منها لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن مصدر قلق ليس لجيران ايران فقط بل ايضا للمجتمع الدولي بأسره.

وهناك ايضا مصلحة مشتركة لنا في أمن الطاقة سواء كنا دولا مستهلكة أو دول مرور او دولا منتجة مثل الكويت، في مواجهة التحديات العالمية لم تعد الجغرافيا تشكل درعا، ونحن بحاجة الى استجابات عالمية وبالذات الى وسائل مبتكرة تتجاوز الحدود القومية والجغرافية والثقافية.

وتابع: دول الخليج تشكل «شريكا طبيعيا» للناتو الذي يمتلك مصلحة في أمن الخليج واستقرار المنطقة، ولهذا السبب يريد الناتو المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال إقامة علاقات ذات منفعة متبادلة على المدى الطويل، نحن نريد ان نبدد المفاهيم الخاطئة وان نعمل معا لمواجهة التحديات المشتركة ونعتقد أن التعليم المتبادل والمشترك هو الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك.

لافتا الى ان التعاون الوليد بين دول الخليج والناتو يقدم مثالا مشجعا لتوفير الأمن والاستقرار بوسائل جديدة، فعلى الصعيد الداخلي أبدت هذه الدول منذ زمن طويل استعدادها لمواجهة تحديات التغيير والإصلاح، والواقع ان الكثير من دول الخليج أظهرت تصميما قويا على الجمع بين تراثها ومتطلبات التحديث والعولمة، ومن اوضح الأمثلة على ذلك تنويع اقتصاداتها والاستثمارات الضخمة في الخدمات العامة والتعليم والبنية التحتية، وتمثل الكويت نموذجا رئيسيا من خلال الفصل بين السلطات بوجود برلمان منتخب ورئيس للدولة يعملان معا على تحسين أوضاع الشعب والمجتمع في إطار ثقافي فريد من نوعه.

نائب رئيس الأمن الوطني إلى روما نهاية الجاري

الشيخ ثامر العلي لدى استقباله أمس لآمر كلية الدفاع التابعة لحلف الأطلسي وولف لوزير

استقبل نائب رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ ثامر العلي صباح امس بمكتبه الفريق وولف ديترلوزير ـ آمر كلية الدفاع التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والوفد المرافق له.

حيث تم خلال اللقاء استعراض وبحث العلاقات الثنائية بين الكويت وحلف الناتو، خصوصا ان هذه الزيارة تأتي في إطار تطوير العلاقات والتعاون بين كلية الدفاع التابعة للحلف وكليات ومعاهد وأكاديميات مماثلة في الكويت، حيث ستقام على هامش هذه الزيارة محاضرة بعنوان «الناتو، الشرق الأوسط والمفهوم الاستراتيجي الجديد» يلقيها الفريق وولف ديترلوزير ـ آمر كلية الدفاع التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) والذي ينظمها المعهد الديبلوماسي الكويتي بالتنسيق مع جهاز الأمن الوطني.

كما تم استعراض الجدول المقترح للزيارة التي سيقوم بها الشيخ ثامر العلي والوفد المرافق إلى روما في نهاية الشهر الجاري لإلقاء محاضرة في كلية الدفاع التابعة للناتو تحت عنوان «التحديات الاستراتيجية في منطقة الخليج» وتأتي في إطار التعاون والتنسيق المستمر بين الكويت وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

الخرفشي يطالب بفتح باب الترشيح لعضوية مجالس الإدارة دون فترة محددة

تعديلات التعاونيين المقترحة على قانون التعاون: 3 أصوات للناخب و10 أعضاء لمجلس الإدارة

محمد الجبري

هادي الخرفشي

بشرى شعبان

اسفر اجتماع اللجنة المنتخبة من قبل رؤساء الجمعيات التعاونية والمكونة من 16 عضوا برئاسة محمد الجبري رئيس جمعية خيطان ومقرر اللجنة هادي الخرفشي نائب رئيس جمعية الصباحية، المجتمعة مساء اول من امس عن بعض التعديلات على مشروع القانون المقترح والمطروح من قبل اللجنة الصحية الاجتماعية في مجلس الامة على ان يتم طرحها على رئيس الاتحاد ورؤساء الجمعيات التعاونية لاخذ الموافقة عليها. وقال رئيس اللجنة محمد الجبري، في تصريح صحافي، انه تمت دراسة التعديلات المقترحة من قبل اللجنة الصحية من مختلف الجوانب، وقد استقر رأي اعضاء اللجنة على تعديل الصوت الواحد ليصبح 3 اصوات، كما هو معمول به حاليا في الانتخابات، لايجاد مجالس متجانسة وغير متنافرة.

اما بالنسبة لعدد اعضاء مجلس الادارة، فقد رأى التعاونيون رفع العدد الى 10 اعضاء بدلا من تسعة اعضاء للتخلص من اي تكتلات وهذا يعني الغاء التعديل المقترح مجددا الذي حدد 5 اعضاء لمجلس الادارة. في الوقت نفسه، ثبت اعضاء اللجنة المقترح الخاص بتشديد العقوبة لكل من ينحرف عن الاهداف التعاونية او يقوم من خلال عمله بالتكسب. وابدى الجبري اعجابه بروح التعاون والتفاهم القائمة بين اعضاء اللجنة، مؤكدا حرص رئيس الاتحاد على متابعة الاعمال التي يقوم بها الاعضاء اولا بأول.

وقال: اليوم سنعرض نتائج الدراسة والمقترحات النهائية التي قامت بها اللجنة على رؤساء الجمعيات الـ 54 جمعية لابداء الرأي او لاعتمادها حسب رأي الاغلبية.

واضاف ان المقترحات المنبثقة من اللجنة جاءت من خلال خبرة تعاونية وبمساعدة اختصاصيين في القانون التعاوني واستشاريين للخروج بأفضل الآراء التي تصب في النهاية بمصلحة الحركة التعاونية الكويتية. ودعا الجبري اعضاء مجلس الأمة الى ضرورة مساندة القضية التعاونية بالمطالبة باعادة دراسة القانون المقترح لصالح القطاع التعاوني، مؤكدا انه في حالة اقرار اعضاء المجلس التعديلات المقترحة من قبل اللجنة الصحية يتوقع الجميع انها بداية لانهيار الحركة التعاونية وبيعها الى بعض التجار وهذا ما يدفع إليه للاسف بعض الاعضاء لتمرير قضايا اخرى تخصهم غير مبالين بمصلحة المواطن الذي دفع الكثير من ماله بسبب الغلاء الناتج عن إلغاء لجنة الأسعار، فماذا نتوقع بعد القضاء على الجمعيات التعاونية؟!

في السياق ذاته قال مقرر اللجنة هادي الخرفشي ان اعضاء اللجنة طالبوا بضرورة فتح باب الترشح لعضوية مجلس الادارة تماما مثل ما هو معمول به في مجلس الامة والاتحادات الاخرى، مؤكدا ان القانون المقترح بتحديد عضوية المجلس لدورتين متتاليتين غير دستوري ولا يتلاءم مع ديموقراطية الكويت كما سيحرم التعاونيات من الخبرات التعاونية المبدعة. وفي الوقت نفسه وافق الاعضاء على رفع السن من 21 عاما الى 30 عاما ليتمكن العضو من ادارة اموال الجمعية التي تقدر بالملايين وهذا يتطلب نوعا من الحكمة والنضوج وعدم التسرع في اتخاذ اي قرار لانه سيساعد على ضياع اموال المساهمين. وافاد الخرفشي بأن المقترح المعدل الخاص بحرمان العضو من الترشح لمدة 3 سنوات اذا صدرت منه أي تجاوزات او مخالفات، غير منصف لخضوع هذا القرار للمزاجية وبعده عن الصواب التام، لذلك اقر الاعضاء بأنه يمكن حرمان العضو من الترشح نهائيا لعضوية مجلس الادارة اذا صدر بحقه حكم قضائي نهائي يثبت ادانته. وكشف عن مطالبة اعضاء اللجنة بضرورة وضع مادة جديدة في القانون ليتم تسجيل المخالفات التي تصدر عن الجمعية باسم الجمعية وليس باسم رئيس مجلس الادارة خصوصا ان هناك الكثير من القضايا تمنع الرئيس من السفر حتى بعد تركه العمل في الجمعية بسبب القضايا التي سجلت باسمه وهو غير مسؤول. ودعا نواب مجلس الامة الى ضرورة الافصاح عن مواقفهم تجاه قانون التعاون المقترح، مؤكدا ضرورة مطالبة النواب باعادة دراسة القانون لاخذ آراء التعاونيين بدلا من اخذ رأي جهة واحدة، مضيفا ان مطالب التعاونيين حق دستوري خصوصا ان الحركة التعاونية تضم اكبر شريحة من المواطنين البالغين حيث يصل عددهم الى اكثر من 500 ألف مساهم.

واكد ان التاريخ سيسجل ويشهد على كل من تآمر على الحركة التعاونية الكويتية التي اصبحت مفخرة لكل مواطن ومقيم وهي تجربة رائدة على المستويين العربي والدولي.